

**تحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
للمدة من 2004-2020**

**Analysis of the impact of financial inclusion on financial stability
An applied study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange
for the period 2004-2020**

م.م علي كريم محمد
Assistant Professor. Ali Karim
Kuba Alikuba2011@mu.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة أمتنى
College Economic &
Administration Al- Muthanna
University

م.م نورس كاظم عبيد
Nawres Kadhim Obaid
nawras.kazim@mu.edu.iq.com
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة أمتنى
College Economic &
Administration Al- Muthanna
University

أ.م.د محمد سمير دهيرب الربيعي
A.M.DMohammed Sameer
Deherieb AL Robaaay (PhD)
dr.mohamdsm@mu.edu.iq.com
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة أمتنى
College Economic &
Administration – Al- Muthanna
University

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الجوانب النظرية والفكرية وأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي , لذلك فإن تأثير الشمول المالي من العوامل الرئيسة التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي ومدى تأثيره على العمل المصرفي, وتمثلت مشكلة الدراسة على بيان أثر للشمول المالي على الاستقرار المالي, لقد طبقت هذه الدراسة على القطاع المصرفي العراقي للمدة (2004-2020) وقد تم استعمال المنهج الوصفي والتحليلي في وصف جميع المتغيرات وتحليلها وقياسا من خلال البيانات المالية الفعلية المتاحة من قبل المصارف وعينة الدراسة, وذلك بهدف تقييم وقياس المتغير المستقبل (الشمول المالي) والمتغير التابعة (الاستقرار المالي) وتحليل علاقة الارتباط والأثر بينهم وتفسيرها إذا تم استخدام تحليل التباين باستخدام برنامج (SPSS) لقياس الارتباط والتأثير بينهما نتائج الشمول المالي المستخدمة في الدراسة وبين الاستقرار المالي.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات في إطار فرضيتها الرئيسية والفرعية كان من أهمها وجود علاقة وتأثير للشمول المالي على المؤسسة المصرفية واستقرارها المالي, كذلك أوصت الدراسة بناءً على الاستنتاجات التي توصلت اليها وكان أهمها ضرورة حث المصارف جميعها على زيادة الاهتمام بالشمول المالي في المعاملات المصرفية كافة لما لها أثر إيجابي على أداء المصرف وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة من قبل جميع المصارف, واعتماد الدراسات العلمية والفنية والاكاديمية لايجاد طريقة مثلى للتعامل مع الشمول المالي الذي يتم تطبيق في جميع المؤسسات المصرفية, وذلك بهدف رفع ربحية المصارف وتقليل المخاطر التي يتعرض اليها نتيجة الازمات المالية.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي, معدل التضخم, الاستقرار المالي.

Abstract

This study aims to identify the theoretical and intellectual aspects, the impact of financial inclusion financial stability. Therefore, the impact of financial inclusion is one of the main factors that can affect financial stability and the extent of its impact on banking work. The problem of the study was to show the existence of The impact of financial inclusion financial stability. This study was applied to a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange, which were selected according to international and accounting standards. Among the other banks that apply these standards, in addition to their large activity in banking, are (National Bank of Iraq (NBOI) United Bank for Investment (UBFI) Investment Bank of Iraq (BIBI) Commercial Bank of Iraq (CBOI) for Credit Bank of Iraq (CBOI) for the period (2004-2020) The descriptive and analytical approach has been used in describing all

the variables, analyzing them and measuring them through the actual financial data available by the banks and the study sample. With the aim of evaluating and measuring the future variable (financial inclusion) and dependent variables and financial stability) and analyzing the correlation and impact between them and their interpretation, if the analysis of variance was used using the (SPSS) program to measure the correlation and impact between the results of financial inclusion used in the study and between financial stability.

The study reached a number of conclusions within the framework of its main and subsidiary hypotheses, the most important of which was the existence of a relationship and impact of financial inclusion on the banking institution and financial stability. The study also recommended based on the conclusions it reached, the most important of which was the need to urge all banks to use financial inclusion in all banking transactions because it has a positive impact on the bank's performance and the development of banking services provided by all banks. And the adoption of scientific, technical and academic studies does not find an ideal way to deal with Financial inclusion that is applied in all banking institutions, with the aim of raising the profitability of banks and reducing the risks to which they are exposed as a result of financial crises.

Key Words: financial inclusion, quality of banking service, financial stability.

1. المقدمة:-

أصبح الشمول المالي الهدف الرئيس والأساس للعديد من الدول العالم النامية الذي يعد الشمول المالي استراتيجية مهمة التي توصل إلى تطوير اقتصاديات الدول النامية والأنظمة المالية فضلاً عن ذلك هناك الكثير من الموارد الاقتصادية التي تنمي الشمول المالي في الدول النامية ولقد وجد العلماء إن الفقر السائد في كافة الاقتصاديات الدول التي يكون سببها نص في بعض الموارد التي يحتاجها الفرد وتكون بأقل نمو والتي ترتبط ارتباط مباشر بالاستبعاد المالي ويجب ان يكون هناك نظام مالي شامل بحيث يعمل على توفير الخدمات المالية الأساسية كافة للمجتمع والشرائح التي تعمل على الاستقرار الاقتصادي كافة. إن القطاع المصرفي الذي يعد من القطاعات المهمة التي تلعب دوراً مهماً واسع الانتشار في النشاط الاقتصادي لذا أن هذه القطاعات تكون سريعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في بيئة المؤسسات والمصارف سواء كانت دولية أو محلية ويظهر هنا دور المصارف الذي يعد شريكاً في إدارة الاقتصاد. الذي يعمل على تنمية الخطط الاقتصادية التي ينبغي استغلالها بشكل واسع ومتاح لهذه القطاعات من الموارد وامكانياتها كافة بشكل الامثل وتغطية مواطن النقص والقصور في الاسواق التي تقوم برفع التكاليف هذه الخدمات الى مستوى يصعب الحصول عليه من قبل الافراد.

لذا أجريت العديد من البحوث على الشمول المالي والاستقرار المالي لنظام المصارف كافة وعلى الرغم من قلة تجارب الدول في تطبيق الشمول المالي لذا اكدت هذه التجارب أن هناك علاقة ارتباط ما بين الشمول المالي واستقرار نظام المالي لكافة المؤسسات المصرفية الذي بدور يحدد قدرة البنك الدولي في تطبيق سياسات الشمول المالي التي تم التوصل اليها وبشكل واسع ومن خلال الخدمات المالية التي يتم تقديمها اضافة الى غياب الحواجز السعرية والغير سعرية في تقديم الخدمات المالية التي تكون ذات كفاءة عالية التي تشمل(المدفوعات والمخدرات وتحويلات الائتمانية والتأمين كافة) ما بين افراد السكان كافة الذي يضمن وصول الخدمات المالية والائتمانية المناسبة في الوقت المناسب ويتم توزيع هذه الموارد المالية بشكل واسع على جميع الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض وتكون بأسعار مناسبة ومتناول لدي الجميع. لذا تعرض الشمول المالي الكثير من الصدمات والازمات المالية التي حدثت اضطرابات كبير في الوساطة المالية وبشكل فعال ويعبر الاستقرار المالي عندما يكون قادر على تسهيل الاداء الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المالية الداخلية والخارجية والمخاطر التي تهدد النظام المالي منها النظامية والغير نظامية وفي نفس الوقت أن الاقتصادات الدول النامية التي تسعى الى تعزيز الشمول المالي اتجاه التنمية الاقتصادية والمالية قد تكون هذه الاستراتيجيات عرضة للنزاع وفي اغلب البنوك التي تتعرض مخاطر نظامية وقد تؤدي الى الحد من تقليل تقديم الخدمات المالية الى الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وامكانياتها من التوقف في تقديم الخدمات المالية لذا أن العلاقة ما بين الشمول المالي والاستقرار المالي قد تكون اكثر تعقيداً وأقل فهماً مما كان يعتقدون سابقاً لقد أكدت التقارير السنوية للاستقرار المالي في جميعها الدول النامية وأيضاً المؤسسات التي تتضمن الشمول المالي على أنها أدوات ومخدرات استثمارية مهمة واسعة النطاق وبشكل متزايد للأسرة والافراد.

2. منهجية البحث

1-2 مشكلة البحث :-

أكدت العديد من المنظمات الدولية على أهمية التركيز على الشمول المالي باعتباره أليه هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وسعت معظم دول العالم الى تعزيز الشمول المالي ،على الرغم من الجهود المصرفية لتحقيق الشمول المالي إلا أنه مازال العديد من الزبائن مستبعدين مالياً وغير قادرين على الوصول الى الخدمات المالية الرسمية عبر القنوات الحكومية واستخدامها على النحو الذي يتفق مع اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ويعد التساؤل الرئيسي هذا البحث.

ما هو الشمول المالي؟ وما هو أهمية الاقتصادية؟ وما هو الوضع الحالي للشمول المالي في العراق؟
يمكن صياغة مشكلة دراسة البحث على ضوء التساؤلات الآتية :

- 1- هل قدرة الشمول المالي أن تخفف من الصدمات في النظام المالي والمصرفي الذي يؤدي بدورها الى الاستقرار المالي.
- 2- هل من الممكن توعية العراقيين بأهمية تطبيق الشمول المالي والفوائد التي يحصل عليها المودعين العراقيين.
- 3- كيف يمكن للاستقرار المالي أن يكون عاملاً أساساً في تحقيق جودة الخدمة المصرفية .
- 4- كيف يمكن أن يكون الشمول المالي عاملاً مباشراً في تحقيق الاستقرار المالي في الانظمة المصرفية .
- 5- هل يمكن للشمول المالي أن يكون أثر على انتشار واستخدام ماكينات الصرف الالي في الاماكن القريبة من الافراد جميعها

2-2 هدف البحث :-

ويتمثل الهدف الرئيس من الدراسة في بيان تأثير كل من الشمول المالي وجودة الخدمة المصرفية والاستقرار المالي على المؤسسات المصرفية ويمكن تلخيص أهداف لدراسة بالاتي :

- 1- يجب معرفة واقع الشمول في العراق
- 2- يجب معرفة واقع الاستقرار المالي في العراق
- 3- تحديد مساهمة أبعاد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

3-2 أهمية البحث:-

تكمن أهمية دراسة البحث عن موضوعاً حيويّاً لم يحصل على دراسات كافية من قبل المؤسسات الأكاديمية والباحثون على مستوى العراق لذا يعد من الدراسات النادرة في العراق التي تربط ما بين ابعاد الشمول المالي وتأثيرها على المصارف الحلية في العراق ومدى تطبيقها وابعاد جودة الخدمة المصرفية التي يحصل عليها الافراد عند تطبيق سياسية الشمول المالي ومدى تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي ككل لذا تبرز اهميتها من خلال النقاط الآتية :

- 1- العمل على تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية الى كافة فئات المجتمع ويجب تعريف الافراد بأهمية هذه الخدمة وكيفية يمكن الحصول عليه بهدف الاستفادة منها في تحسين مستوي الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- 2- يجب التعرف على مضامين كل من الشمول المالي وجودة الخدمة المصرفية وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها بهدف الوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقها في الاقتصاد العراقي .
- 3- يجب مراقبة وتقييم دور الخدمات المالية التي توفرها المصارف كافة ومدى كفاءة تحقيق الاستقرار المالي.
- 4- العمل على الوصول إلى مصادر تمويلية بهدف تحسين المعيشة للأفراد وخاصة الطبقة الفقيرة .

4-2 فرضية البحث

اعتمدت الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية رئيسيتين:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي .
ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:-

- 1- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لشمول المالي على معدل نمو التجارة الخارجية
- 2- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لشمول المالي على التغير في سعر الفائدة
- 3- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لشمول المالي على معدل التضخم

4- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لشمول المالي على معدل نمو الاستثمار

2-5 مجتمع الدراسة وعينتها

أ- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي للمدة من (2004-2020).

ب- عينة الدراسة:

بسبب كبر حجم الدراسة لقد تم اختيار عينة الدراسة من القطاع المصرفي وذلك ضمن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار عينة الدراسة لكونها تطابق عمل الدراسات التي أجريت على المصارف التجارية إضافة الى نشاطها الواسع وتوفير البيانات المالية. وقد شملت عينة الدراسة أربعة مصارف وهي (مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف الأهلي للاستثمار، ومصرف بغداد التجاري) للمدة (2004-2020) لغرض اختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليل بيانات كل مصرف على حدة وتقييم النتائج الإحصائية واستخلاص الاستنتاجات منها.

2-6 منهج الدراسة

تعد الدراسات الحالية من ضمن الدراسات الميدانية والتي اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي الذي يلائم طبيعتها بحيث يقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم كذلك بوصفها بشكل دقيق ويقوم بالتعبير عنها نظرياً وكمياً. وكما يتكون منهج الدراسة من الجانبين الآتيين:

* الجانب النظري: لقد اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي لكونه يلائم طبيعة الدراسة والاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات وكذلك الدراسات السابقة إضافة الى شبكات الانترنت لغرض التعريف على الشمول المالي والاستقرار المالي هذا المنهج يقوم على دراسة الظاهرة على أرض الواقع ويهتم بوصفها بشكل دقيق لذا لا يهتم هذا المنهج فقط على جمع المعلومات والبيانات التي تتعلق بالظاهرة فقط بل يتعدا الى تحليل والربط وكذلك تفسير الظاهرة الذي يعتمد على التصور الفكري المقترح مما يزيد من رصيد المعرفة المقترح.

* الجانب العملي: اعتمدت الدراسة الحالية على المعادلات الرياضية المستخدمة بوصفها أداة للقياس المالي بالنسبة لمتغير الدراسة المستقل والتوابع. لذا تم دراسة المتغير المستقل وكذلك مقارنتها بهدف التعامل معها في تحليل واختبار فرضيات الدراسة وكذلك تحديد العلاقة بينهم ومدى تأثيرها بالاعتماد على البيانات التي يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي بهدف التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات من خلال جمع البيانات المالية بشكل موضوعي وفعلي والمستخرجة من القوائم المالية للمصارف التي تكون ضمن العينة المختارة، واستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية بهدف معالجة هذه البيانات وتفسيرها وتحليلها واثبات فرضيات الدراسة عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS) من أجل الخروج بالنتائج المستخلصة من البيانات الفعلية وذلك بهدف التعرف على الشمول المالي والاستقرار المالي التي يمثلها الباحثون في الجانب التطبيقي من خلال النماذج الحسابية التي يمكن استخدامها في البيانات الفعلية.

المبحث الاول- الاطار النظري للبحث:

3. الشمول المالي :

3-1 لمحة تاريخية عن الشمول المالي

ظهرت فكرة الشمول المالي منذ بداية القرن التاسع عشر التي كانت بس نشأت الحركة التعاونية في الهند في عام (1904م) وكانت ضد وكالات الاقتراض الغير المؤسسية التي كانت على شكل مقرضين ماليين مما كانوا يتقاضون فائدة باهظة الثمن من الفلاحين الفقراء وكذلك عدم استفادة الفقراء من الخدمات المالية التي تكون من مصادر رسمية مما أدى إلى استغلال المقرضين المحليين وفي هذه الفترة التي شجعت على ظهور نظام مالي شامل. وكان بسبب سد الفجوة ما بين مناطق الحضرية والريفية أثناء تقديم الخدمات المالية والمصرفية. وفي هذه المدة ظهر مصطلح الشمول المالي في عام (1993) وكانت في دراسة (ليشتون وثرافت) التي كان يتناول الخدمات المالية في

جنوب شرق انكلترا وعلى اثر هذه الدراسة اغلاق فرع احد البنوك في هذه الدولة وكان سبب الاغلاق عدم وصول الخدمات المالية والمصرفية الى السكان في هذه المنطقة كافة (Demirguc-kunt et al, 2014:4).

2-3 تعريف الشمول المالي

ينطلق مصطلح الشمول المالي في العديد من المفاهيم ويذكر الكتاب والباحثون العلميين وتأثيره المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام في الدول المتقدمة اقتصاديا وكذلك عرف الشمول المالي على حسب مركز الشمول المالي في واشنطن (هي الحال التي يكون فيه الافراد قادرين على الحصول جميع الخدمات المالية وبشكل واسع ويكون ذات جودة عالية ومنخفض الكلفة ويكون بأسلوب ملائم ويحقق الكرامة لعملاء المصرف جميعهم) (22: 2013, Gatanav).

3-3 أهمية الشمول المالي

زاد الاهتمام الدولي بتطوير وتحسين الشمول المالي بعد حدوث الازمة الاقتصادية والمالية في عام (2007) وما نتج من هذه الازمة من ازمات مالية واقتصادية ومصرفية واجتماعية التي يكون لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي الدولي مما أدت الى حدوث بطالة بشكل واسع وبنسبة مرتفعة التي تسببت الى انهيار بعض اقتصاديات الدول النامية إضافة الى انهيار الكثير من المؤسسات الانتاجية والمصرفية وكانت هذه الازمة لها تأثير على الشركات التأمين وكان لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي. (International Finance Corporation 30: 2013)

4-3 أهداف الشمول المالي

إن العناية بتوسع نطاق الشمول المالي وكذلك العمل على خلق تحالفات ما بين المؤسسات المالية والهيئات العامة للتنسيق والعمل ضمن وحدات صغيرة مشتركة وموحدة وترى مجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في تقديم الخدمات المالية اليهم ويذكر أن البنك الدولي الذي يهدف إلى تقديم نظام مالي شامل وعن طريق هذا النظام يتم وصول الخدمات المالية إلى الفقراء وذات الدخل المحدود. وأن تلك الإشارة في توسع نظام المالي الرسمي هو لغرض تحقق الشمول المالي ليست الهدف بحد ذاته بل هو وسيلة وغاية لتحقيق أهداف اقتصادية لتطوير الانسان وتحسين مستويات المعيشية وكذلك تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من الفقر ودعم المساواة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (الشمرى، 2015: 9)، وكذلك يتم توضيح أهداف الشمول المالي (Ajour، 2017: 20):

- 1- وصول المنتجات والخدمات المالية الى كافة الفئات المجتمع وكذلك أهمية هذه الخدمات من قبل المواطنين وكيفية الحصول عليه والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- سهولة الوصول لمصادر التمويل لغرض تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد وخاصة الفقراء منهم.
- 3- مساعدة الشركات الصغيرة الاستثمار والتوسع في أرباحها .
- 4- تسهيل مشاريع العمل الحر والعمل على تطوير هذه المشاريع بأسلوب حديث الذي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

3-5 معوقات الشمول المالي

هناك العديد من العوامل التي تساعد على أنتشار الشمول المالي في كثير من الدول العالم ومن أهم هذه المعوقات هي كالاتي (Al-Mutairi، 2016: 7):

- 1- أن الكثير من الافراد يري عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.
- 2- يرى بعض من الناس أن عدم امتلاك أموال كافية لفتح حساب في البنك أو مؤسسة مصرفية مالية وكذلك أهم الاسباب لعدم استعمال الخدمات المالية ومن بين هذه العوامل طبيعة الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة التي لا ترتبط مع سياسات المؤسسات المالية والمصرفية.
- 3- بسبب اعتبارات دينية التي حالت دون الحصول بعض أفراد على حساب في المؤسسات المالية الرسمية أو تكون بسبب عدم الثقة ب هذه المؤسسة المالية .
4. الاستقرار المالي.

1-4 الاطار المفاهيمي للاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي من أهم الموضوعات الحديثة التي ظهرت في الساحة الاقتصادية والمصرفية ويشهد النظام المالي العالمي الكثير من التوسعات التي تجاوزت وتبرته التوسع في النظام الاقتصادي لغرض الحفاظ على استقرار هذا النظام وادامت الاستقرار المالي لهذا النظام (Financial Stability) وعلى مدة من العقود الماضية التي كانت ضمن أهداف واستراتيجيات ذات أهمية من النواحي السياسية

والاقتصادية المختلفة في دول العالم مما أدى إلى حدوث تغيير كبير في الاصول المالية. فضلاً عن التشجيع وتحقيق الكفاءة في الادخار والاستثمار وكذلك الاقتراض بهدف توفير السيولة الكافية للعمل أن الغرض من هذه السيولة هو مواجهة المخاطر التي تحدث في الاقتصاد والعمل على تحديد الأسعار للموجودات وتراكم الثروة بهدف الحد من الازمات المالية التي أصابت العالم ككل فضلاً عن ذلك هناك أكثر من اثني عشر بنك مركزي تعرض الى الافلاس بسبب الازمات التي حدثت في النظام المالي،

ثانياً: تعريف الاستقرار المالي

أ- عرف الاستقرار المالي (بأنه عبارة مفهوم يشمل كافة الجوانب التمويلية للنظام المالي الذي يختص بالبنية التحتية ولجميع المؤسسات والاسواق المالية والتي تتضمن النظم القانونية والأطر الرسمية للتنظيم المالي والإشراف والرقابة عليها) (Buxani, Amzian, 2011: 237).

ب- وأيضاً عرف الاستقرار المالي (هو عبارته عن قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات الغير متوقعة وذلك من خلال توزيع الموارد الاقتصادية بصورة أكثر فاعلية لغرض تحقيق اهداف اقتصادية في اوقات الضغوطات والازمات) (Schinasi, 2004: 8).

ج- (هو عبارة عن التذبذبات التي تحصل في أسعار الاصول والتي يتغير أداؤها في الاسواق المالية مصحوباً بتغير مفاجئ في اسعار الفائدة بسبب عدم توفر التمويل اللازم مما يحدث أثر سلباً على الاستهلاك والادخار والإنتاج) (Ahmed, 2001: 42).

ح- (هو عبارة عن التأكيد على قدرة وسلامة النظام المالي للاقتصاد والعمل على تطبيق مكونات هذا النظام وبصورة واضحة ودقيقة وأن غياب عدم الاستقرار يؤدي إلى حدوث اضطرابات وتوترات في الجهاز المصرفي مما ينعكس هذا على الاقتصاد بصورة مباشرة (بلوفاي، 2009: 110).

خ- اما تعريف عدم الاستقرار المالي (هو أن الاقتصاد ضعيف الأداء وذلك بسبب وجود اسباب وتقلبات في أسعار الاصول المالية فضلاً عن عدم قدرة المؤسسات المالية على الالتزام والوفاء بالسداد) (Cvockett, 1997: 6).

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي وذلك من خلال النقاط الآتية :

■ إن الاضطرابات المالية التي تحدث في الاقتصاد وعلى رأسها المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي لذا أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر في مطلع (2008) وكان يحمل عنوان المخاطر المالية لسنة (2008) والتي اكدت أن الاضطرابات التي حدثت في النظام المالي وخاصة بعد حدوث الازمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أزمة الرهن العقاري التي أثرت في الاقتصاد العالمي لهذا السبب فإن يتطلب التدخل السريع في الاسواق المالية وذلك لغرض تقليل المخاطر والعمل على تحسين حوكمة النظام المالي العالمي وذلك عن طريق شبكات مسؤولة عن إدارة المخاطر وقد اكد التقرير التركيز على الأسواق المالية المضطرب فضلاً عن التوترات السياسية التي تفاقمت بسبب الازمات المالية مما دفع أغلب الحكومات والشركات الى تجاهل المخاطر الأقل تأثير ومثل التغيرات المناخية التي تزيد من صعوبة التعامل مع هذه المتغيرات في المستقبل والتي تعتبر من القضايا الحرجة جداً وتكون بعيدة المدى (Bluffy, 2008: 72-73).

■ غياب الاستقرار المالي الذي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بعد أزمة الرهن العقاري التي انطلق شرارتها من أمريكا وامتدت إلى باقي الدول لذا قام الصندوق النقد الدولي بإعادة النظر في التوقعات اتجاه النمو الاقتصادي التي أصدرت في شهر أبريل (2008) وأكد الصندوق كلما زادت الازمات المالية لفترات طويلة كلما قلت المعدلات الاقتصادية .

بحيث تراجع معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض حيث بلغت حوالي 4.9% في عام (2008) بينما في عام (2009) بدأت معدلات النمو الاقتصادي بالارتفاع وذلك بمقدار 8.3%.

■ أن الاضطرابات المالية ونتائج الكارثية التي حدثت على لأصعده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة التي امتدت منذ حدوث الازمة الاسيوية إضافة الى أزمة المصارف اليابانية التي حدثت نهاية الثمانينات وحتى مطلع التسعينات وبعده الازمة التي تعرضه اليها تركيا في عام (2001-2002) وبهذا أكد العديد من المؤرخين والمحليلين الماليين أن سبب حدوث الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد بشكل عام كانت بسبب نقص السيولة لدي المصارف مما أدت الى حدوث أزمة مالية نتيجة قيام بعض المصارف بإعطاء قروض عقارية وبدون ضمانات .

2-4 شروط الاستقرار المالي

هناك شروط يجب توفرها لضمات الاستقرار المالي وهي كالآتي :

- الاستقرار المالي هو شرط مهم وكذلك حيوي لنمو الاقتصاد حيث يعمل على استقرار الكثير من المعاملات المالية في الاقتصاد الحقيقي وذلك عن طريق النظام المالي وعلى سبيل المثال المصارف التي تعزز عن التمويل المشاريع المربحة والتي تعود بالأرباح على الاقتصاد وذلك بسبب سعر الفائدة المرتفع على هذه المشاريع وأيضاً أسعار الموجودات التي تؤثر بشكل مفرط في القيمة الحقيقية التي كانت عليه أو عدم التسوية في المدفوعات في الوقت المناسب في حالات الطوارئ أن هذا الأمر يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وكذلك يسمح بحدوث ظاهرة التضخم وانهيار الأسواق (welling, 2002:19).
- قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات من ودون الإفصاح المجال للعمليات التراكمية التي تعيق تخصص المدخرات التي يقدم إلى الاستثمار وتتضمن الوسطاء الماليين كافة ، والأسواق المنظمة وغير المنظمة ، والمدفوعات التسوية ، التي تكون ضمن البنية التحتية فضلاً عن التقنيات الحديثة التي تعمل على تشجيع النظام المالي والقوانين والاحكام التنظيمية فضلاً عن الوكالات الشراعية .
- لذا تعد هذه الشروط عبارة عن طرائق التي يتم بموجبة التوجيه المدخرات المالية كافة نحو الاستثمار والعمل على الشراكة في المعلومات ومعالجتها (Schioppa, 2003:4)
- إن صلة الاستقرار المالي بالتمويل تنطوي على عدم الثقة وذلك بسبب حدوث ديناميكية الحركة بين القنوات التوزيعية للمدخرات المالية التي تحدث بالفترات الزمنية التي ترتبط بالعديد من التطورات في البنية التحتية للمؤسسات والأسواق المالية وذلك بهدف تحقيق استقرار مالي في الاقتصاد كافة (schinasi, 2004:8).

3-4 مصادر عدم الاستقرار المالي

إن مخاطر عدم الاستقرار المالي التي نشأت من مواطن الضعف والقوة التي تولد في النظام المالي ويكون عدم الاستقرار المالي اما كونه داخلي أو خارجي اي تكون داخل النظام المالي أو تكون خارجياً في الاقتصاد الحقيقي وكذلك اختلاف الاجراءات المتخذة على الصعيد السياسات المالية والنقدية على حسب اختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي والسلطات المالية التي تكون قادرة على التأثير على حجم الاختلالات الداخلية وتكون نسبة احتمال الوقوع مثل هذا النوع من المخاطر قليل لكون السلطة المالية التي تعمل على ادارة العمليات ورقابتها وإدارة الأزمات. بينما تكون عكس الاختلالات والاضطرابات الخارجية وذلك من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي تكون على فترات زمنية طويلة وهنا ينحصر دور السياسة فقط عند وقوع اضطرابات خارجية بهدف الحد من تأثيره على نظام المالي بهدف المحافظة على قدرة النظام المالي وكذلك استيعاب الصدمات والعمل بالنظم البديلة بهدف حماية المعلومات الحيوية (Shinasi, 2005: 5)

وتشمل كالآتي:

- 1-3-4 مخاطر الداخلية: نشأة هذا النوع من المخاطر في اي عنصر من عناصر لنظام المالي ويتكون ما يلي: (Shinasi, 2005: 7-1).
- 1-1-4 المؤسسات: إن حدوث مشكلة مالية معينة في مؤسسة مصرفية مما يؤدي إلى انتشارها لاحقاً في كل القطاعات الاخرى من النظام المالي وتكون تحت تأثير هذه المشكلة ومصحوبه بالمؤسسات الأخرى وتكون بشكل متزامن وكذلك تتعرض لمخاطر مماثلة.
- 2-1-4 الأسواق : تكون الأسواق معرضة للمخاطرة الطرف المقابل وعدم توافقها مع أسعار الاصول وتكون مسببه بالعدوى لباقي اجزاء النظام.
- 3-1-4 البنية التحتية: هناك عدة مشاكل ناشئة في كافة المؤسسات المالية مثل حالات التوقف النظم التشغيلية التي تركز على المخاطر وسلسلة من الآثار النظامية أن اسباب حدوث مثل هذه المشاكل في البنية التحتية والمالية التي تكون ضمن نظام المقاصة والتسوية التي ينجم عنها مضاعفات كثيرة وتكون أكبر اضرار على النظام المالي وفي ذلك الوقت تكون مواطن الضعف التي تحدث بسبب البنية التحتية الناشئة في الجهازين القانوني والمحاسبي مما يؤدي الى التوقف عن العمل .
- 2-3-4 المخاطر الخارجية. تنشأ هذا النوع من المخاطر الخارجية من مشاكل تحدث خارج النظام المالي وهنا الاستقرار المالي يتصف بالحساسية اتجاه الصدمات الخارجية مثل (الكوارث الطبيعية) التي تحدث بالنظام وكذلك المتغيرات في ميزان التبادل التجاري في أي بلد معينة او قد تكون نتيجة حدوث مشاكل سياسية بين البلدان أو نتيجة التغير بأسعار النفط والابتكارات التكنولوجية ومنها التحولات المفاجئة والاحداث التي تجرى بالأسواق أو الديون أن كل هذه الاحداث التي تتعلق بالاقتصاد الكلي.

مما يؤدي الى انهيار الشركات الكبيرة التي تعمل على أضعاف السوق مما تؤدي إلى خلق اختلالات في النظام المالي بالكامل (Shinasi, 2005: 6).

4-4 المبادئ الرئيسية لتحديد الاستقرار المالي

هناك مبادئ رئيسية لتحديد الاستقرار المالي ولا بد الالتزام بها لكي يتحقق الاستقرار المالي وهي كالآتي:

4-4-1 المبدأ الأول: في غياب الازمات المالية وقدرة النظام المالي على التعامل يتطلب الاستقرار المالي وذلك عند ظهور الاختلالات التي منها ان تهدد العمليات الاقتصادية التي تعمل على زعزعة الاستقرار المالي وبناء على ذلك يجب أن توفر نظام مالي سليم ومستقر ويكون قادر على التنبؤ بالأحداث وطرائق التصحيح عند حدوث الازمات المالية بحيث تخلق مرونة في جهاز النظام المالي عند حدوث أزمة مالية.

التي تحول من دون التطور الطبيعي لظهور المزيد من المشاكل والتعرض للمخاطر وهناك خيارات يجب الاخذ بها وهي كالآتي :
أ-تطبيق سياسة آليات السوق للعمل وحل الصعوبات المحتملة وكذلك حسب الأداء والتي تعد جزء من الآليات التصحيح ضمن آليات السوق الذاتية بهدف خلق مرونة ومنع حدوث مشاكل وكذلك تقليص المخاطر على نطاق المنظومة.

ب-سرعة التدخل وبفاعلية جيداً وذلك من خلال ضخ السيولة عبر الأسواق لغرض أستعاده الاستقرار المالي ويكون هذا الاستقرار المالي ضمن أبعاد الوقائية والعلاجية على حد سواء (Schinasi, 2006:20).

4-4-2 المبدأ الثاني: ديناميكية (حركية) التمويل: و يعني هذا المبدأ هو الحفاظ على الاستقرار المالي الذي يحدث على سلسلة طويلة ومتصلة ولا يتطلب من كل جزء من الاجزاء النظام العمل باستمرار ذلك حسب طول السلسلة المتصلة عندي ذروة الاداء وذلك من خلال أجراء اتفاق بين النظام المالي بأنه يعمل ضمن الاطارات الاحتياطية في وقت واخرى (schinasi, 2004:4-5).

4-4-3 المبدأ الثالث: يعد هذا المبادئ من أهم المبادئ السابقة لكونه يعمل على صياغة الاستقرار المالي من حيث العواقب المحتملة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي أو على مستوى القطاع ككل وقطاعات المصارف كاملاً وليست فقط على مصرف واحد ولهذا السبب يعتبر هذا المبدأ ضروري بس وجود هناك اضطرابات بالأسواق أو المؤسسات المالية التي تعمل على تهديد الاستقرار المالي وتعمل على أضرار النشاط الاقتصادي ككل أن ارتفاع معدلات تغير الأسعار وكذلك الموجودات فضلاً عن التصحيحات الحادة التي تجرى في حالة الاضطرابات في الاسواق المالية.

وذلك بسبب وجود قوة تنافسية او حدوث اندماج فعال للمعلومات الجديدة بهذا يتم التصحيح ذاتي والانضباط ذاتي والنظام الاقتصادي يكون ضمن غياب العدوى المالية من الاثار النظامية بهذا يكون اعتبار هذه التطورات مثل الترحيب (بحالة صحية)تعتبر من منظور الاستقرار المالي .

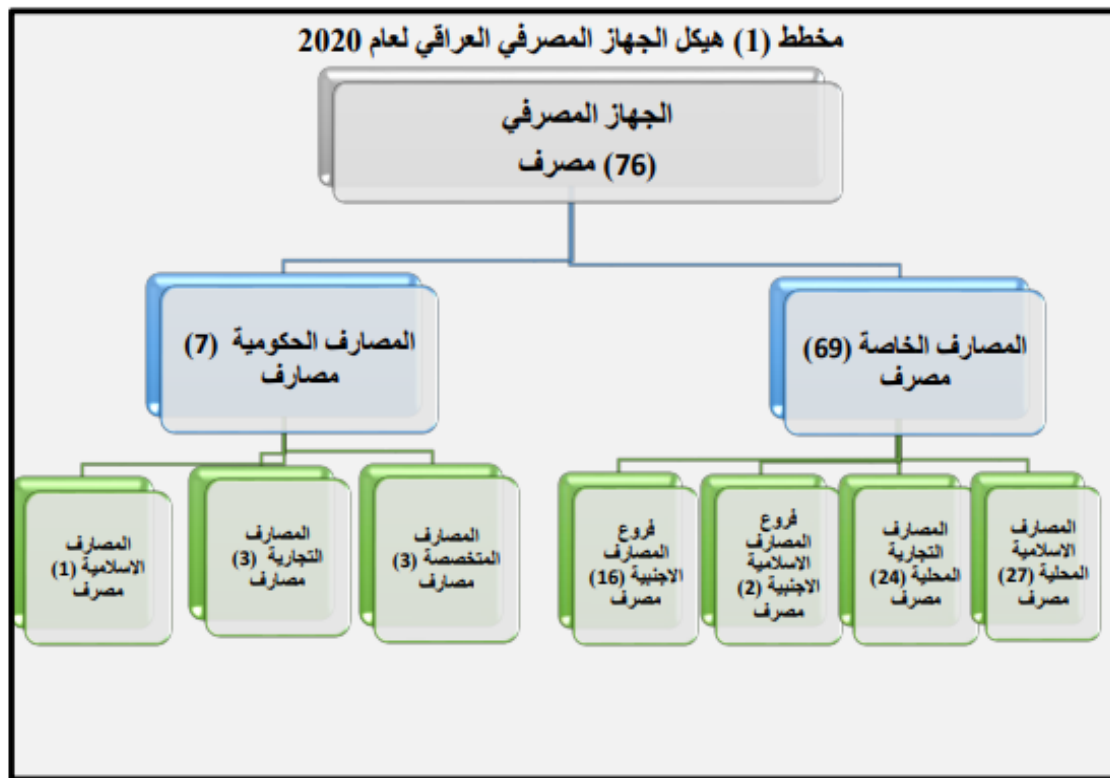
4-4-4 المبدأ الرابع: لا يعد التمويل وحدة كافٍ في دورة تخصيص الموارد الاقتصادية والاحطار التي يتعرض لها النظام المالي وكذلك تعبئة المدخرات التي تعمل على تسهيل التراكمات الثروة والتنمية والنمو ويجب ان تتوفر هناك أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد وبشكل منتظم ومنها عبر الآليات المركزية وكذلك تجارة التجزئة والمدفوعات الرسمية والغير رسمية.

المبحث الثاني : وصف عينة الدراسة وقياس متغيرات الدراسة

5. تطور القطاع المصرفي العراقي

تغير هيكل الجهاز المصرفي العراقي أثناء عام 2020 فعلى الرغم من مواجهة العالم لفيروس (COVID-19) بصورة عامة والعراق بصورة خاصة إلا أنّ ذلك لم يمنع من التوسع في منح رخص لمصارف جديدة، إذ أصبح عدد المصارف العاملة (76) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية تتضمن (3) مصارف مختصة و (3) مصارف تجارية ومصرفاً إسلامياً) في حين بلغ عدد المصارف الخاصة (69) مصرف تتضمن (24) مصرفاً تجارياً محلياً و (27) مصرفاً إسلامياً محلياً و (2) مصرفين إسلاميين أجنيين و (16) مصرفاً تجارياً أجنياً) وعلى النحو المبين في المخطط البياني (1) ، ومن الملاحظ أنّ الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف هي للمصارف الخاصة، إذ بلغت نسبتها تقريباً (90.7%) والمتبقي للمصارف الحكومية (9.3%) اذ تشكل نسبة المصارف التجارية ما يعادل (56.5%) تليها المصارف الإسلامية بنسبة (39.5) ثم المصارف المختصة بنسبة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق

المخطط (1) هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

6. قياس متغيرات الدراسة

6-1 قياس المتغير المستقل (الشمول المالي)

6-1-1 نسب الكثافة والانتشار لفروع القطاع المصرفي العراقي:

ومن الجدول (1) يتضح ان مستوى الانتشار والكثافة المصرفية في العراق كانت بداته ضعيفة جدا مقابل احتياجات افراد المجتمع العراقي كما يتضح ايضا تذبذب الانتشار والكثافة المصرفية نظرا الى الوضع الاقتصادي وما مر به العراق خلال تلك الفترة مما انعكس سلبا على الانتشار المصرفي وبداء لانتشار والكثافة المصرفية بعد عام 2018 نوعا ما بالانتظام .

جدول(1) مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية في العراق (2004-2018)

ت	السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
1	2004	27000	542	49.81	2.0
2	2005	27900	542	51.48	1.9
3	2006	28800	542	53.14	1.8
4	2007	29600	549	53.92	1.9
5	2008	31000	560	55.35	1.8
6	2009	32000	774	52.88	2.4

2.80	35.6	871	32489	2010	7
2.78	35.9	899	33338	2011	8
2.89	34.6	992	34207	2012	9
2.96	33.7	1014	35095	2013	10
3.34	29.9	1034	36004	2014	11
3.28	30.4	854	36933	2015	12
2.81	35.5	866	37883	2016	13
2.27	44.05	843	37140	2017	14
2.36	44.16	865	38200	2018	15
2.25	44.2	39,309	888	2019	16
2.21	45.1	40,222	891	2020	17

المصدر :- من اعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي

2-1-6 نسب عدد الفروع لكل 10000 كلم

يوضح الجدول (2) انشار الافرع للمصارف في العراق لكل 10000 كلم² اذ يتضح بان هذا المؤشر نوعا ما مستقر في القطاع المصرفي العراقي

جدول(2) الانتشار الجغرافي للفروع العاملة والخدمات الرقمية للمدة (2004-2018) قيمة المؤشر لكل (1000) كم²

السنوات	اجمالي عدد فروع المصارف	% عدد الفروع لكل ((1000 كم ²)
2006	542	2
2007	549	1
2008	560	1
2009	774	2
2010	860	2
2011	888	2
2012	982	2
2013	1002	2
2014	938	2
2015	830	2
2016	858	2
2017	834	2
2018	865	3
2019	888	2.04
2020	891	2.04

المصدر :- من اعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي

3-1-6 مؤشر اجمالي الودائع الى عدد السكان البالغين :

يبين الجدول (3) ان هنالك تذبذب في مستوى هذا المؤشر كما ان هذا المؤشر كانت بداياته ضعيفة خلال مدة الدراسة مما يعكس الوضع الاقتصادي فتلك الفترة وعزوف المودعين عن ايداع اموالهم لدى المصارف .

جدول(3) مؤشرات استخدام الخدمات المالية(مؤشر العمق المصرفي)في العراق (2004-2018) مليون دينار

ت	السنوات	ودائع القطاع المصرفي	عدد السكان البالغين	مؤشر العمق المصرفي للقروض %
1	2004	3025	15,359,000	0.88
2	2005	3689	16,391,000	0.06
3	2006	4752	16,391,000	0.14
4	2007	9402	16,883,000	1.64
5	2008	11615	17,437,000	2.00
6	2009	12616	18,465,000	2.55
7	2010	8342	19,303,000	5.2
8	2011	11997	19,929,000	5.2
9	2012	12628	20,569,000	5.7
10	2013	14618	21,227,000	6.2
11	2014	15138	21,904,000	6.8
12	2015	14645	20,962,000	9.4
13	2016	15297	22,651,000	9.2
14	2017	17883	22,283,000	5.5
15	2018	19053	000 ,53,190	5.2
16	2019	32500	23,027000	5.3
17	2020	33600	23,668000	5.4

المصدر :- من اعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي

لغرض قياس متغير الاستقرار المالي تم استخدام اربعة مؤشرات وهي كالآتي :

2-1-6 معدل التضخم في العراق

يتضح من الجدول (4) ان هنالك اتذبذب في معدلات التضخم اذ نرى بان هنالك ارتفاع في معدل التضخم للفترة من 2004-2006 وهذا الارتفاع كان سببه الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من الخارج. كما يتضح ايضا ان هنالك انخفاض بعد ذلك في معدل التضخم نتيجة لاتباع البنك المركزي سياسة نقدية كان الهدف منها رفع قيمة الدينار العراقي .

جدول(4)معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-2004)

السنة	معدل التضخم %
2004	27
2005	37
2006	53
2007	30.83
2008	13
2009	-2.8
2010	2.5
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	1.2
2017	0.6
2018	0.2
2019	-0.3
2020	0.7

المصدر :- البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء والابحاث / التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2020-2004)

2-2-6 معدل نمو التجارة الخارجية في العراق

يوضح الجدول (5) قيم الصادرات والاستيرادات ومعدل نمو التجارة الخارجية، اذ كان هنالك ارتفاع في قيم الصادرات في سنة 2004 اذ كان معدل النمو (8.8%)، كما نلاحظ بان هنالك تذبذب بجانب الصادرات والاستيرادات بين النمو الانخفاض خلال فترة البحث .

جدول (5) معدل نمو التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-2004) مليون دينار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	معدل نمو التجارة الخارجية %
2004	22,032,000	24,648,000	8.8
2005	23,697,000	23,532,000	1.8
2006	30,529,000	22,009,000	2.4

3.01	19,556,000	39,587,000	2007
2.3	35,012,000	63,726,000	2008
4.2	41,512,000	39,430,000	2009
7.2	43,915,000	51,764,000	2010
7.3	47,803,000,	79,681,000	2011
4.19	59,006,000	94,209,000	2012
2.7	59,349,000	89,768,000	2013
2.7	58,602,000	85,369,000	2014
2.13	48,010,000	51,328,000	2015
4.8	34,208,000	41,298,000	2016
1.05	38,766,000	57,559,000	2017
8.5	45,736,000	87,260,000	2018
1.8	40919200	23200900	2019
3.11	18,390,722	57141527	2020

3.11	18,390,722	57141527	2020
------	------------	----------	------

المصدر :- من اعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات احصاءات التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي

* يتم احتساب معدل نمو التجارة الخارجية وفق المعادلة التالية = { (الصادرات للسنة الحالية / الواردات للسنة الحالية) / (الصادرات للسنة السابقة / الواردات للسنة السابقة) } * 100

3-2-6 معدل الفائدة في الاقتصاد العراقي

تم استخدام معدل الفائدة لقياس الاستقرار المالي في العراق وكما موضح في الجدول (6) والذي يوضح ايضا ان هنالك تذبذب بمعدل سعر الفائدة خلال سنوات البحث .

جدول(6)معدل الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-2004)

السنة	معدل الفائدة%
2004	7.1
2005	6.5
2006	6.6
2007	10.4
2008	10.5
2009	7.8
2010	6.05
2011	5.9
2012	5.8
2013	5.7
2014	5.15
2015	4.8
2016	4.7
2017	5.6
2018	5.5
2019	4.6
2020	4

المصدر :- من اعداد الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الابحاث والاحصاء للمدة (2020-2004)

7. دراسة قياسية لمتغيرات البحث باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1-7 اطار نظري لوصف الاساليب القياسية المستخدمة في البحث

يعد الاقتصاد القياسي من أفضل اساليب التحليل الاقتصادي، فهو يشير الى التقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على اساس النظرية الاقتصادية والاحصاء والرياضيات بهدف اختبار الفرضيات والتقدير ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية. وعلية يمكن تعريف الاقتصاد القياسي على انه علم اجتماعي يتم فيه استخدام ادوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء بغرض تحليل الظواهر الاقتصادية، اذ يتكون الاقتصاد القياسي من كلمتين أصلهما اغريقي هما (Economy) والتي تعني اقتصاد، و (Metrics) وتعني مقاييس. (بخيت، فتح الله، 2006: 18) .

ان نماذج الاقتصاد القياسي تستعمل في تحليل المشاكل والدورات الاقتصادية، فضلا عن التصدي للأزمات الاقتصادية وكيفية معالجتها، اذ سوف نتناول في هذا الفصل تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، لذا سيتم الاستعانة بحزمة من الاختبارات كاختبار استقراره السلاسل الزمنية واختبار (ARDL) .

2-7 أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد أنموذج (ARDL) احد اساليب النماذج الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها خلال القرن العشرين، اذ طبق هذا الانموذج من قبل (Pesaran and Shin) ثم قام بتطويره في عام 2001، يقدم هذا الانموذج طريقة الادخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج، فهو يفترض ان كل المتغيرات هي متغيرات داخلية، من مميزات هذا النموذج امكانية تطبيقه بصرف النظر عما اذ كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى $I(0)$ او مستقرة عند الفرق الاول $I(1)$ ، او اذ كانت مزيجاً بينهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجو هانسن (Pesaran et al, 2001:p) (Johansen, 290)، لكن الشرط الوحيد ان لا تكون مستقرة عند الفرق الثاني كما يمتاز هذا الانموذج ايضا بأنه ذو مقدرات كفاءة وغير متحيزة لكونه خالي من الارتباط الذاتي (Gebrehiwoty, 2016:39-40) يأخذ انموذج (ARDL) عدداً كافياً من (الأبطاءات) اي مدد التخلف الزمني بغية الحصول على افضل النتائج، ولتحقيق اختبار تقدير انموذج تصحيح الخطأ توضع مدد ابطاء لكل متغير اذ لا يشترط ان تكون مدد الابطاء واحدة لجميع المتغيرات، ومن خلال هذا الانموذج يمكن تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير في الوقت نفسه، كما يمكن فصل تأثير الاجل الطويل عن الاجل القصير من خلال تحديد علاقة تكاملية في الاجل الطويل والقصير للمتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة نفسها. (Nesrine, 2020: 15).

قدّم Pesaran اختباراً حديثاً لمعرفة مدى تحقيق علاقة تكاملية مشتركة، وكذلك معرفة العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وفق نموذج تصحيح الخطأ، اذ يعرف هذا الاختبار بـ (Bounds Test) اي اختبار الحدود ويتم هذا الاختبار من خلال مقارنة (F) المحتسبة مع (F) الجدولية وعند مستوى معنوي (1% - 2.5% - 5% - 10%) (Narayan, 2005) فإذا كانت (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية فهنا يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي بمعنى وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات، اما اذا كانت (F) المحتسبة تقع بين قيمة (F) الجدولية العظمى والصغرى فهنا ستكون النتيجة غير حاسمة، اما اذا كانت (F) المحتسبة اقل من (F) الجدولية فهنا يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الاجل بين المتغيرات، اي عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل. (البيرماني، داوود، 2017: 290).

ولتقدير نموذج (ARDL) يمكن اتباع الخطوات الآتية:

- 1- اختبار استقراره السلاسل الزمنية، وتحديد رتبة تكاملها بالاعتماد على اختبارات الاستقرار مثل اختبار فيليبس _ بيرون.
- 2- تحديد فترات الابطاء المثلى باستخدام نموذج (Var) انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد.
- 3- اجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك) باستعمال اختبار (Bounds Test)
- 4- تقدير المعلمات طويلة الامد وقصيرة الاجل.
- 5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ. (Alimi, 2014: 106)

$$\Delta(Yt) = c + \pi Yt - 1 + \beta Xt - 1 + \sum_{i=1}^n a1\Delta(Yt - i) + \sum_{i=0}^m a2\Delta(Xt - i) + ut$$

Δ تمثل الفرق الاول

c تمثل الحد الثابت

n, m تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والتابعة

π معامل تصحيح الخطأ

β معلمات الانموذج طويل الاجل

$a1, \dots, a2$ معلمات الاجل الطويل

i الزمن

ut حد الخطأ العشوائي

7-3 سكون السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على انها مجموعة من المعطيات او المشاهدات لظاهرة ما تأخذ على فترات زمنية متتابة، أي بمعنى آخر هي بيان قيم هذه الظاهرة خلال مدة معينة من الزمن وتسمى هذه القيم بالقيم الفعلية او القيم التاريخية.

يعد شرط السكون للسلاسل الزمنية من الشروط الاساسية اذ تستخدم في عمليات التنبؤ فقبل اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لا بد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من مدى استقراره السلسلة الزمنية، فالسلاسل الزمنية تكون ساكنة اذ توافرت فيها عدد من الشروط واهمها:

ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن. $E(Xt) = u$

ثبات التباين عبر الزمن. $(Xt) = E(Yt) - u = \sigma$

ان يكون التباين المشترك معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس له علاقة بالقيمة الفعلية للزمن، يعني ان تمتلك السلسلتين ارتباطاً مشتركاً يعتمد على الازاحة K ، أي ان التباين المشترك هو:

$$YK = cov(xt, xt + k) = [(xt - u)(xt + k - u)] = Yt$$

u الوسط الحسابي

σ معامل التغير

تكون السلسلة مستقرة عندما تكون متكاملة من الرتبة (10)، وكذلك اذ استقرت بعد اخذ الفرق الاول (11)، وفي حال ظهور السلسلة غير ساكنة ستظهر لنا مشكلة تسمى (الانحراف الزائف) والذي يعني وجود اتجاه عام لدى السلسلة الزمنية للمتغيرات، اذ قد يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى وان كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما. (Nkoro & Uko, 2016: 71) وبصفة عامة تعاني السلاسل الزمنية من خاصيتين اساسيتين الا وهما خاصية الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية والتي يمكن ان تقاس باختبار (Collegram) والخاصية الثانية هي وجود اتجاه عام والتي يتم بيانها من خلال اختبار (Dickey-Fuller).

7-4 انواع اختبارات الاستقرار

نلجأ الى اختبار جذر الوحدة لمعالجة عدم استقراره السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها، فهناك اختبارات يمكن من خلالها الكشف عن جذر الوحدة، اذ يمكن معرفة استقرار السلسلة ودرجة تكاملها من خلال اختبار ديكي _ فولر (Dickey-Fuller) وكذلك اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron)، اذ ان أكثر الاختبارات شيوعاً هو اختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF) والذي سيتم التطرق اليه بشكل مفصل. (عذافة، 2018: 154).

4-1-7 اختبار ديكي_ فولر الموسع (ADF)

خلال الاعوام (1979-1980) ابتكر العالمان ديكي وفولر طريقة الاختبار هذه بسبب عدم استقرار السلسلة الزمنية، اذ يعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر رئيسية هي، صيغة النموذج المستعمل، حجم العينة، مستوى معنوية النموذج. كما يُستخدم الاختبار هذا للتخلص من مشكلة الاتجاه العام، اذ يعتمد اختبار ديكي فولر على ثلاث مستويات هي:

$$\Delta yt = \delta Yt - 1 + u \quad \square \text{ لا تحتوي حد ثابت ولا اتجاه ثابت}$$

$$\Delta yt = c + \delta Yt - 1 + ut \quad \square \text{ تحتوي حد ثابت}$$

$$\Delta yt = c + Bt + \delta Yt - 1 + ut \quad \square \text{ تحتوي حد ثابت واتجاه ثابت.}$$

(جوراتي، 2015: 1051) يتم مقارنة قيم اختبار ديكي_ فولر المحتسبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% والمستوى الثاني 5% فاذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة نرفض الفرضية البديل ونقبل فرضية العدم أي انها غير مستقرة والعكس صحيح، وعندما تكون قيم السلسلة الزمنية غير مستقرة في حالاتها الثلاث سوف يلجأ الى اخذ الفرق الاول بغرض الحصول على سلسلة متكاملة من الدرجة الاولى فأذ لم تستقر السلسلة الزمنية يتم اخذ الفرق الثاني وبهذا تصبح متكاملة من الدرجة الثانية.

4-2-7 اختبار فيليبس_بيرون

نشأ اختبار فيليبس_بيرون في عام 1988 اذ يعتمد هذا الاختبار على نماذج واختبارات ديكي_ فولر الا انه يختلف عنه في انه يأخذ الاخطاء ذات التباين غير المتجانس، يأتي ذلك من خلال التصحيح غير المعامل الاحصاءات اختبار ديكي_ فولر الموسع وبهذا فهو يعد اكثر كفاءة من اختبار ديكي_ فولر اذ ان الفرضية الاساس لهذا الاختبار قائمة على ان السلسلة الزمنية متولدة من الانحدار الذاتي، في حين ان الفرضية الاساس لـ فيليبس_بيرون قائمة على ان السلسلة الزمنية متولدة من متوسط الانحدار المتحرك المتكامل، ويمتاز هذا الاختبار في ان لديه قدرة اختبارية ذات مستوى عالٍ فهو يسمح بالغاء التحيزات الناتجة عن التذبذبات العشوائية. (Damodar, 2009: 758).

5-7 السببية

تشغل السببية حيزاً مهماً في الاقتصاد القياسي اذ اقترح هذا الاختبار من قبل (كرانجر) عام 1969 وطوره فيما بعد (سيمز) عام 1972، يستخدم هذا الانموذج لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية اذ تقوم اغلب الدراسات باستخدام هذا النموذج بغرض تحديد اتجاه السلسلة الزمنية، اذ تعرف السببية على انها " شكل الارتباط بين الحقائق الموضوعية، سواء اكانت في صورة اشياء ام انظمة ام عمليات اذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة اخرى معينة تسمى النتيجة " (الموسوي، 2007: 2) أي بمعنى انها تنطوي على علاقة تكون فيها حادثة معلومة تدعى (السبب) تتبع حادثة اخرى تدعى (المسبب)، اما من منظور فلسفي فالسببية تعني أن سياق العلاقة السابقة بين المتغيرات الحالية تعود الى جزأين احدهما مؤثر والاخر مسبب لنمط وطبيعة العلاقة، بافتراض ان المتغيرين هما (X,Y) فإن نموذج (كرانجر) يستخدم في تحديد فيما اذ كانت التغيرات السابقة في المتغير (X) تؤدي الى تفسير التغيرات الحالية لمتغير (Y) وعليه يمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من متغير (X) الى متغير (Y) وايضا يمكن اعادة الاختبار لمعرفة ان المتغير (Y) يتسبب بتغير (X). (Gujarati, 2012: 270).

يتم التعرف على معنوية المتغيرات من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع (F) الجدولية فعندما تكون قيمة (F) المحتسبة اقل من (F) الجدولية سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديل أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات، بينما نقبل الفرضية البديل ونرفض فرضية العدم عندما تكون (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية وبهذا تكون ذات علاقة سببية، وهناك اربع حالات يمكن حدوثها كالآتي: (Hansen, 2018: 437).

علاقة سببية ذات اتجاهين أي ان (X) يسبب (Y)، و (Y) يسبب (X).

علاقة سببية ذات اتجاه واحد أي ان (X) يسبب (Y) بينما (Y) لا يسبب (X).

علاقة سببية ذات اتجاه واحد اي ان (Y) يسبب (X) في حين (X) لا يسبب (Y).

انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين اي ان (X) لا يسبب (Y) وان (Y) لا يسبب (X). (الخفاجي، 2020: 98).

المبحث الرابع: اختبار فرضيات البحث

8. توصيف متغيرات البحث الخاصة في العراق :

نبد بالتعرف على بيانات السلسلة الزمنية المعتمدة للمتغيرات قيد الدراسة، أذ انحصرت فترة الدراسة (2004-2021)، ولقصر الفترة الزمنية المعتمدة نتيجة تعذر توفر البيانات تم تحويل البيانات الى ربع سنوي وذلك لتكون مشاهداتنا ما يقارب ال 72 مشاهدة حتى نتوصل الى افضل النتائج، وكما يمكن بيان رموز المتغيرات وهي كالآتي:

جدول(7) بيان رموز المتغيرات الدراسة

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	الرمز	النوع المتغير
الانتشار المصرفي	Banking spread	BS	المستقل
الكثافة المصرفية	density Banking	BD	المستقل
عدد الفروع / 1000 كم 2	Number of branches	NB	المستقل
عدد حسابات الودائع / عدد البالغين	The number of deposit accounts / number of adults	ND	المستقل
معدل نمو التجارة الخارجية	The growth rate of foreign trade	GF	التابع
التغير في سعر الفائدة	The change in the interest rate	I	التابع
معدل التضخم	Inflation rate	NN	التابع

8-1 اختبار الاستقرارية ((ADF) لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق :

يهدف معرفة استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه ، لمتغيرات البحث ، سنقوم باختبار المتغيرات باستعمال برنامج ((Eviews.10)، لذا تم اجراء الاختبار والتوصل الى النتائج التالية :

جدول(8) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باستخدام (ADF)

المتغيرات	القيم المحتمنة	القيم الجدولية			Prob
		1%	5%	10%	
I	-3.537	-4.122	-3.145	-2.714	0.0262
GF	-3.831	-4.004	-3.099	-2.69	0.0137
NN	-6.76	-4.2	-3.176	-2.729	0.0003
Nb	-	-2.72825	-1.96627	-1.60503	0.0065
BD	-3.319	-3.95915	-3.081	-2.68133	0.0326
BS	-	-3.95915	-3.081	-2.68133	0.0393
ND	-	-4.05791	-3.11991	-2.7011	0.0183

المصدر :اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Eviews12

من نتائج الجدول اعلاه يتبين ان المتغيرات (BS، ND، BD، NN، GF، I) لم تستقر عند المستوى ،الا انها استقرت عند الفرق الاول وبقاطع ايضا (Constant) وذلك كون Tالمحتسبة هي اصغر من T الجدولية ،وكذلك الحال بالنسبة . اما (ND) استقر عند المستوى وبقاطع وجهة (Constant) عند كل من (5،10%) لان tالجدولية اكبر من T المحتسبة ، اما NB فانه حقق الاستقراريه عند الفرق الاول وبدون قاطع ومجهة (None) وبمستوى معنوية (5،10%) من نتائج الجدول (8) يتضح استقراريه قيم السلاسل الزمنية عند المستوى ،و عند الفرق الثاني، وعليه صلاحية ان تدخل القيم في الاختبار .

8-2 اختبار العلاقة بين الاستقرار المالي (معدل نمو التجارة الخارجية) والمتغيرات المستقلة على وفق انموذج ((ARDL) :

بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالبحث لاختبار السكون، اتضح انها مستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني، لذا ووفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، فأنها صالحة لإجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية والائتمان واجري اختبار نتائج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة في هذه المرحلة وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ولبيان اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة تم ادخال البيانات واجراء التحليل، ثم تحديد فترات ابطاء(2) تم التوصل الى نتائج الاختبار التالي:

جدول(9) نتائج انموذج (ARDL) اختبار الفرضية الفرعية الاول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GF(-1)	2.357223	0.132151	17.83738	0.0000
GF(-2)	-1.955113	0.252352	-7.747564	0.0000
GF(-3)	0.536541	0.146195	3.670037	0.0009
BS	-3.581079	3.584596	-0.999019	0.3253
BS(-1)	-12.06170	6.446208	-1.871130	0.0705
BS(-2)	39.85500	9.693840	4.111374	0.0003
BS(-3)	-23.83266	5.346008	-4.458030	0.0001
BD	-0.562890	0.275799	-2.040942	0.0496
BD(-1)	0.618793	0.629378	0.983182	0.3329
BD(-2)	-0.853905	0.612789	-1.393473	0.1731
BD(-3)	0.474290	0.238333	1.990025	0.0552
NB	9.149277	2.674163	3.421361	0.0017
NB(-1)	-13.07923	3.005861	-4.351241	0.0001
ND	0.330666	0.081666	4.049021	0.0003
ND(-1)	-0.686846	0.181282	-3.788826	0.0006
ND(-2)	0.511976	0.160330	3.193270	0.0032
ND(-3)	-0.130956	0.054583	-2.399206	0.0224
C	29.03399	5.415142	5.361630	0.0000
R-squared	0.998511	Mean dependent var		3.852305
Adjusted R-squared	0.997721	S.D. dependent var		1.916446
S.E. of regression	0.091498	Akaike info criterion		-1.671284
Sum squared resid	0.267901	Schwarz criterion		-0.982956
Log likelihood	59.78211	Hannan-Quinn criter.		-1.409165
F-statistic	1262.610	Durbin-Watson stat		1.654102
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من مخرجات البرنامج وحسب النتائج الواردة في الجدول (9)، يتضح القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة واثرها على الاستقرار المالي المتمثل ب ، فقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.998$) اي ان المتغيرات المستقلة لها المقدّر على تفسير 99% من التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي(معدل نمو التجارة الخارجية)، اما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (Adjusted R-squared) فقد بلغت (0.997)، وبالنظر الى معنوية النموذج المقدّر ككل من خلال اختبار قيمة F-statistic المحسوبة فقد بلغت (1262.610) وهي دالة معنويًا نظرا

لقيمة (Prob(F-statistic) والبالغة 0.0000 , وهي اقل من 0.05 وبالتالي الحكم على معنوية النموذج، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. اما اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فقد دلت على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول ادناه :

جدول (10) اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الاستقرار المالي

K	Value	Test Statistic
4	6.043376	F-statistic
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

المصدر من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من نتائج الجدول (10) نلاحظ ان قيمة (F- Stat) المحتسبة بلغت (6.043376) وهي اكبر من القيمتين العظمى (1) البالغة (5.06) والقيمة الصغرى البالغة (3.74) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (الاستقرار المالي).

3-8 اختبار العلاقة بين الاستقرار المالي (التغير في سعر الفائدة) والمتغيرات المستقلة على وفق انموذج (ARDL):
بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالبحث لاختبار السكون، اتضح انها مستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني، لذا ووفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، فأنها صالحة لإجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية والانتماء واجري اختبار نتائج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة في هذه المرحلة وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ولبيان اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة تم ادخال البيانات واجراء التحليل، ثم تحديد فترات ابطاء(2) تم التوصل الى نتائج الاختبار التالي:

جدول(11)

نتائج انموذج (ARDL) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	31.62302	0.075050	2.373307	I(-1)
0.0000	-16.70159	0.123221	-2.057995	I(-2)
0.0000	11.03939	0.057517	0.634957	I(-3)
0.0000	-5.252610	2.050832	-10.77222	BS
0.0000	5.136953	4.956728	25.46248	BS(-1)
0.0003	-3.967746	5.132186	-20.36321	BS(-2)
0.0055	2.958492	1.995106	5.902506	BS(-3)
0.7488	-0.322719	0.029106	-0.009393	BD
0.4491	0.765553	0.061479	0.047066	BD(-1)

0.3041	-1.042907	0.057724	-0.060201	BD(-2)
0.1535	1.458784	0.022138	0.032294	BD(-3)
0.0000	6.308869	1.202371	7.585602	NB
0.0000	-6.285058	2.850088	-17.91297	NB(-1)
0.0000	4.995329	2.905042	14.51164	NB(-2)
0.0007	-3.715800	1.142037	-4.243582	NB(-3)
0.0389	2.145803	0.008465	0.018164	ND
0.0454	-2.075019	0.012437	-0.025807	ND(-1)
0.0556	1.979917	0.007162	0.014181	ND(-2)
0.5641	-0.582357	0.752922	-0.438469	C
6.528873	Mean dependent var		0.999982	R-squared
1.811827	S.D. dependent var		0.999973	Adjusted R-squared
-6.214206	Akaike info criterion		0.009456	S.E. of regression
-5.514378	Schwarz criterion		0.003130	Sum squared resid
-5.944310	Hannan-Quinn criter.		186.7836	Log likelihood
1.601919	Durbin-Watson stat		108090.5	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج **10Eviews** .
من مخرجات البرنامج وحسب النتائج الواردة في الجدول (11)، يتضح القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة واثرها على الاستقرار المالي (التغير في سعر الفائدة) ، فقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.993$) اي ان المتغيرات في النموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي، اما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (**Adjusted R-squared**) فقد بلغت (0.69)، وبالنظر الى معنوية النموذج المقدر ككل من خلال اختبار قيمة **F-statistic** المحتسبة فقد بلغت (108090.5) وهي دالة معنويا نظرا لقيمة **Prob(F-statistic)** والبالغة 0.0000 ، وهي اقل من 0.05 وبالتالي الحكم على معنوية النموذج، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. اما اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فقد دلت على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (**Bounds Test**) والموضح في جدول ادناه :

جدول (12) اختبار الحدود (**Bounds Test**)

K	Value	Test Statistic
4	19.26806	F-statistic
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

- المصدر من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج **10Eviews** .

من نتائج الجدول (12) نلاحظ ان قيمة (F- Stat) المحتسبة بلغت (19.26806) وهي اكبر من القيمتين العظمى (1) البالغة (5.06) والقيمة الصغرى البالغة (3.74) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغير المستقل (الشمول المالي) و المتغير التابع الاستقرار المالي (التغير في سعر الفائدة).
8-4 تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة واجمالي الودائع :

حددت فترات الابطاء للنموذج بعدد (2)، لإظهار اثر المتغيرات المستقلة على الاستقرار المالي، وتم التوصل الى النتائج الاتية :

جدول (13) نتائج نموذج (ARDL) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NN(-1)	2.681762	0.112190	23.90376	0.0000
NN(-2)	-2.545144	0.236686	-10.75325	0.0000
NN(-3)	0.864296	0.134528	6.424668	0.0000
BS	-36.46980	17.02154	-2.142568	0.0404
BS(-1)	116.9872	39.16592	2.986964	0.0056
BS(-2)	-122.5845	39.37014	-3.113643	0.0040
BS(-3)	47.93168	14.11529	3.395729	0.0019
BD	-0.932214	0.290282	-3.211410	0.0031
BD(-1)	1.901494	0.458106	4.150772	0.0003
BD(-2)	-1.618514	0.395757	-4.089661	0.0003
BD(-3)	0.534882	0.147898	3.616558	0.0011
NB	29.88477	9.946346	3.004598	0.0053
NB(-1)	-91.70940	23.36408	-3.925230	0.0005
NB(-2)	93.81385	24.08798	3.894633	0.0005
NB(-3)	-37.10456	8.618175	-4.305385	0.0002
ND	-0.591384	0.068428	-8.642405	0.0000
ND(-1)	1.522361	0.140524	10.83346	0.0000
ND(-2)	-1.441026	0.130351	-11.05493	0.0000
ND(-3)	0.512176	0.056748	9.025516	0.0000
C	11.45158	9.369146	1.222265	0.2311
R-squared	0.999989	Mean dependent var		8.681096
Adjusted R-squared	0.999981	S.D. dependent var		14.71523
S.E. of regression	0.063411	Akaike info criterion		-2.389193
Sum squared resid	0.120628	Schwarz criterion		-1.624383
Log likelihood	79.72981	Hannan-Quinn criter.		-2.097949
F-statistic	138882.1	Durbin-Watson stat		1.880654
Prob(F-statistic)	0.000000			

- المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج .Eviews.10

من نتائج الجدول (13) ، يتضح القوة التفسيرية لاختبار ($R^2 = 0.995$) في التأثير على المتغير التابع الاستقرار المالي، وكذلك بلغت احصاء Adjusted R-squared (0.993091) وبالنظر الى اختبار F-statistic المحتسبة والبالغة (138882.1) تشير الى انها اكبر من مثيلتها الجدولية، عند مستوى 5% وبالتالي ان النموذج المقدر معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. وفيما يتعلق باختبار الحدود لبيان التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، دلت النتائج الموضحة في الجدول (13) التالي ، الى تجاوز قيمة اختبار (F-statistics) المحتسبة البالغة (11.47737) بانها اكبر من الحدود العظمى (5.06)، والصغرى (0) البالغة (3.74) بمستوى معنوي (1%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات انفة الذكر .

جدول (14) اختبار الحدود (Bounds Test)

k	Value	Test Statistic
4	11.47737	F-statistic
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

9. الاستنتاجات والتوصيات

9-1 الاستنتاجات :

تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات:-

- وجود أثر ذو دلالة احصائية للشمول المالي على الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث أي أن المصارف عينة البحث تحظى باستقرار مالي نظرا لاعتماد سياسات تعمل على تنويع عملياتها والخدمات المالية .
- وجود أثر ذو دلالة احصائية ما بين الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية للمصارف عينة البحث مما يشير الى اهتمام المصارف عينة البحث في تعزيز جودة خدماتها من خلال اعتماد استراتيجيات الشمول المالي .
- إن تدني مستوى الشمول المالي في البيئة المحلية تعود إلى الوضع غير المستقر للبلد بسبب الارهاب وكثرة المناطق الساخنة مما ادى إلى فقدان الثقة في القطاع المصرفي من قبل الجمهور.
- إن المصارف التجارية عينة البحث تحظى باستقرار مالي بمستوى جيد.
- إن المصارف التجارية عينة البحث تحظى بمستوى جيد من الشمول المالي وأن هناك تذبذب في هذا المستوى ناتج عن انخفاض في مستوى الودائع.

9-2 التوصيات:

تم التوصل الى مجموعة من التوصيات:-

- توفير البنية التحتية التكنولوجية الفعالة وقاعدة بيانات رصينة تمتاز بالدقة والوضوح التي تكون قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة منها شركات الاتصال وتوسيع شبكات الانترنت ليشمل لجميع مناطق العراق, لأنها الوسيلة المباشرة

- لاستعمال خدمات الهاتف المحمول ولهذا فهي تعد بمثابة لترويج الخدمات المصرفية وتعزيز الارتباط والثقة في القطاع المصرفي وتعد كذلك وسيلة لنشر الثقافة المالية.
- 2- ضرورة القيام بتوسيع استعمال اجهزه الصراف الالي والبطاقات الالكترونية وذلك للدور المهم الذي تلعبه في تهيئة وتوفير المعاملات المصرفية الالكترونية وايصالها لأكبر شريحة ممكنة في المجتمع العراقي.
 - 3- دعم المشاريع الاقتصادية وتنويع القروض الممنوحة لمختلف القطاعات، هذا يؤدي التنويع الاقتصاد العراقي ويكون له تأثير ايجابيا على الاستقرار المالي والمصرفي.
 - 4- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وكذلك حث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم والربط بين استراتيجيات الشمول المالي.
 - 5- ضروري عناية المصارف التجارية بسرعة ودقة تنفيذ طلبات الزبائن مما يساهم في زيادة ثقة الزبائن ورفع مستوى التعامل مع المصرف.

المصادر والمراجع :

- 1- Ajour, Hussein Mohamed Badr. (2017). The role of financial inclusion in national banks in achieving social responsibility towards customers, MBA thesis. Islamic University of Gaza
- 2- Al-Shammari, Sadiq Rashed (2015) The role of financial inclusion in determining the construction and building policy and its relationship to the Millennium Development Goals, presented to the Arab Banking Conference, Beirut
- 3- Matar, Ahmed Nuri Hassan. (2016). Requirements for the application of financial inclusion in Iraq and its standard indicators, a master's thesis submitted to the College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad
- 4-Dr. Nahla, Abu Al-Ezz. (2012). The impact of applying digital and financial technology on financial inclusion in banks in African countries for the period (2014-2015). Journal of the Faculty of Politics and Economics, Cairo University - Faculty of Graduate African Studies. Issue (10)
- 5-Muhammad, Nisreen Jassim, (2020). The Impact of Financial Transparency on Financial Inclusion, Analytical Research in Al-Rafidain Bank, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Tikrit, College of Administration and Economics, Journal (16). Issue (50) Part 61
- 6- Arab Monetary Fund (2012). Access opportunities and challenges in financial and banking services and financing in the Arab countries, a working paper presented to the thirty-sixth session of the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions held in Kuwait, October 2012.
- 7-The Arab Monetary Fund Regional Working Group. (2015) Financial Inclusion Report in the Arab Countries, a working paper on the requirements for adopting a national strategy to determine financial inclusion in all countries, presented to the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions.
- 8- Recommendations of the Financial Action Task Force, Organization for Economic Cooperation and Development (2012), International Standards for Combating Money Laundering, Terrorist Financing and Proliferation 'February, 2012
- .49-Arab Monetary Fund, Secretariat of the Central Banks and Monetary Institutions Board of Governors, the interrelationship between financial stability and financial inclusion for the year 2015.
- .510-Arab Monetary Fund A Regional Working Group, Financial Inclusion Report in the Arab Countries, Working Paper on the Requirements for Adopting a National Strategy for Financial Inclusion Report in the Arab Countries, Submitted to the Board of Governors of the Central Bank, Arab Monetary Agency, 2015
- .611-Al-Anzi, Salem Muhammad, Moatish Jamaan (2020), the development of the internal tool in Kuwaiti banks, a proposed approach to reduce the risks of financial inclusion - a field study on Kuwaiti banks, the Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research.
- .712-Belwafi, Ahmed Mahdi (2011) What can Muslim economists benefit from his ideas, King Abdulaziz University Journal, Islamic Economics, Faculty of Commerce, Sadat City University, Volume 6, First Issue. May and June, pp. 284_270.
- .813-Ghazi Shinashi (2005). Maintaining financial stability. Economic issues. Issue. 4. The International Monetary Fund.

.914-Rachid Boksani, Amina Amziane (2016) Financial stability is hostage to the fuel sector in Algeria, Journal of Economic and Administrative Research, Issue 15, Mohamed Kheidar Biskra University, December 2011, accessed 10/30/2016 from the viewing site

<http://dspace.univ-biskva-dz:8080/j>

15-Dwmivguc-kunt.&Detvagiach.Envicas.stock.corporate.finance.and Economic growth: Review and Economic Growth
:An oreriew the world Bank Economic Review v01.10.No 2.2002.

16-Chakva barty (in clusion and banks –is sues and perspectives)at the flcct (fed e ration of Indion chambers of commerce &industvy)undp(the united nations Development programme)seminav on financial :in clusion .partnevship bet wen Banks .mfls and communites ,new Delhi 2011.